

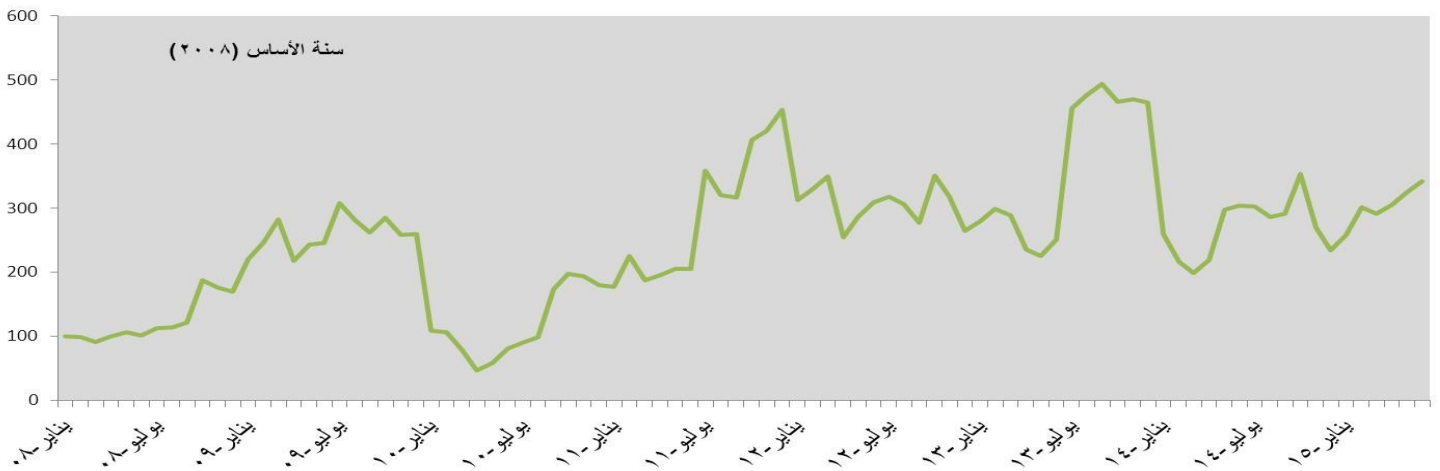
مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء الربع الثاني من عام ٢٠١٥

ملخص مؤشر البنك الأهلي التجاري الفصلي لعقود الإنشاء

مقتطفات سريعة

١. قفز مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء مسجلاً ٣٤١,٩٨ نقطة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥، في حين بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها ٨٢,٨ مليار ريال، مسجلة زيادة بنسبة ٤٥٪ عن مستواها في الربع الأول من العام.
٢. بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في شهر أبريل ٥١,٣ مليار ريال، وتصدرها قطاعا الطرق والكهرباء.
٣. انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في شهر مايو إلى ١٧,٨ مليار ريال تقريباً، وتصدرها قطاعا النفط والغاز والطرق.
٤. هبطت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في شهر يونيو إلى حوالي ١٣,٧ مليار ريال، وتصدرها القطاع الحكومي وقطاع العقار التجاري.

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

قيمة العقود

يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير (٢٠١٥)	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو (٢٠١٤)	الاتنا عشر شهراً الماضية (٢٠١٥-٢٠١٤)
١٣,٧٢٩	١٧,٨٢٤	٥١,٣٢٣	٤,٩٠٦	٢٢,٠٥٨	٣٠,٣٦٤	٧,٠٨٠	٩,٣٥٧	٤٥,٤٤٧	٩,٠٣٦	٤,٣٣٣	٢٠,٨٨٠	قيمة العقود التي تمت ترسيبتها (مليون ريال)
٣٤١,٩٨	٣٢٥,٧٦	٣٠٥,١١	٢٩٠,٧٨	٣٠٠,٨٥	٢٥٧,٦٢	٢٣٤,٤٨	٢٦٨,٦٣	٣٥٣,٣٨	٢٩٠,٧٠	٢٨٦,٦٠	٣٠٢,٣٩	قيمة مؤشر عقود الإنشاء

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء خلال الربع الثاني من عام

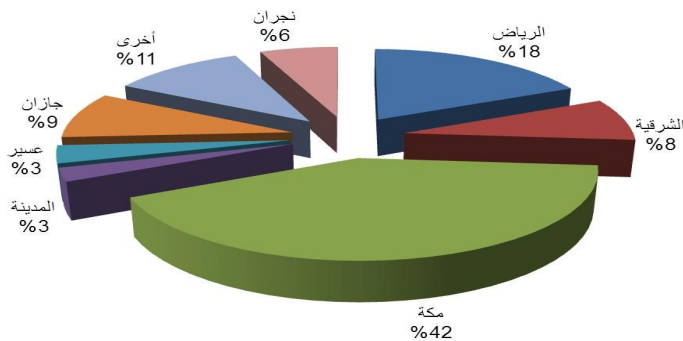
٢٠١٥*

رغم هبوط أسعار ومن ثم إيرادات النفط، أبدت عقود الإنشاء التي تم ترسيبتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ وتيرة نمو أسرع من نظيرتها في عام ٢٠١٤، ولكن من المرجح أن تضعف في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، ومع توقع حدوث عجز في عام ٢٠١٥، فإن الاحتياطات الحكومية الكبيرة في الخارج لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ستوفر حماية كافية لدعم مستويات الإنفاق العالية المتوقعة خلال عام ٢٠١٥ وما بعده. وتجاوزت قيمة العقود التي تم ترسيبتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٤ بنسبة ١٣٪، لتبلغ ١٤٠ مليار ريال. كما أن قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥ والتي بلغت ٨٢,٨ مليار ريال، تعكس استمرارية قوة قطاع الإنشاء، وتوضح أيضاً أنه أن باستطاعة المملكة أن تحافظ على مستويات الإنفاق مقارنة للمستويات السابقة، على الرغم من تدني أسعار النفط. وعلى نفس النسق الذي شهدناه في عام ٢٠١٤، واصلت المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية المادية والاجتماعية نموها في الربع الثاني من عام ٢٠١٥، مع عدد أقل من المشاريع الصناعية الضخمة.

وارتفع مؤشر عقود الإنشاء ليسجل ٣٤١,٩٨ نقطة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥، من مستوى ٢٩٠,٧٨ نقطة للربع الأول من عام ٢٠١٥، وهذا المستوى مماثل للمستوى المسجل في الربع الثالث من عام ٢٠١٤. وارتفع مؤشر عقود الإنشاء تدريجياً من ٣٠٥,١١ نقطة في شهر أبريل، إلى ٣٢٥,٧٦ نقطة و٣٤١,٩٨ نقطة لشهري مايو ويونيو على التوالي. وتعكس القراءات المتتالية للمؤشر تأكيدات على نمو حجم المشاريع التي سيتم تنفيذها على المدى المتوسط.

استحوذت منطقة مكة المكرمة على نسبة ٤٢٪، حيث شهدت ترسية مشروع طرق ضخم من قبل شركة أم القرى للتطوير والبناء بقيمة ٢٣,٣ مليار ريال. وحازت منطقة الرياض على نسبة ١٨٪ من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥، حيث تم ترسية ثلاثة مشاريع من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، شملت تشييد طرق ومحطات للحافلات. وجاءت منطقة جيزان في المرتبة الثالثة بنسبة (٩٪) بقيمة ٧,١ مليار ريال وهي عقد لإنشاء محطة كهرباء بمصفاة تكرير من قبل شركة أرامكو السعودية. (الرسم البياني ٣).

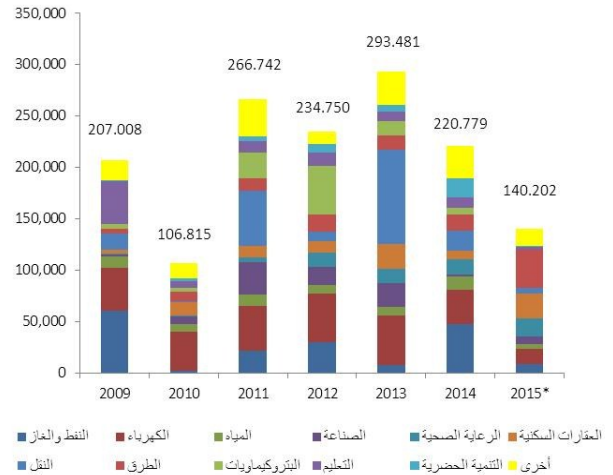
الرسم البياني ٣: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المناطق للربع الثاني ٢٠١٥



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

شهد الربع الثاني من عام ٢٠١٥ ارتفاعاً كبيراً في قيمة العقود التي تم ترسيبتها، حيث بلغت ٨٢,٨ مليار ريال. وسجلت قيمة العقود التي تم ترسيبتها انتعاشاً قوياً مقارنة بالربع السابق من العام. وحازت القطاعات الرئيسية على القدر الأكبر من الإنفاق، حيث شكلت قيمة عقود قطاعي الطرق والعقار السكني حوالي ٥٧٪ من إجمالي قيمة العقود (٤٧,٥ مليار ريال). وجاء قطاع الكهرباء في المرتبة الثالثة، محققاً ١٤٪ من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥. وبمعزل عن قطاعا الطرق والعقار السكني، أبدت القطاعات الأخرى تفاوتاً في قيمة العقود التي تم ترسيبتها خلال الربع الثاني من العام. وفقدت قيمة العقود التي تم ترسيبتها في شهر أبريل إلى ٥١,٣ مليار ريال، مسجلة أعلى قيمة شهرية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥ (الرسم البياني ١)، (الرسم البياني ٢).

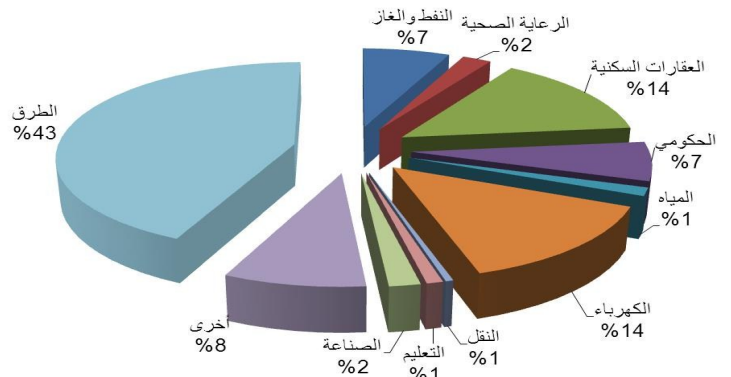
الرسم البياني رقم ١: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لكل سنة (مليون ريال)



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

* خلال النصف الأول، عام ٢٠١٥

الرسم البياني رقم ٢: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب القطاعات خلال الربع الثاني ٢٠١٥



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

أبريل

وشهد القطاع الصناعي ترسية ثلاثة عقود، وتبلغ قيمة العقد الأكبر ١,٠٨ مليار ريال، حيث قامت شركة التصنيع الوطنية (تصنيع) بترسيته على شركة سي تي سي آي التايوانية وشركة شيودا اليابانية لتشييد مصنع تيتانيوم إسفنجي. ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وتمت ترسية العقد الثاني على شركة مواد البناء الوطنية الصينية من قبل الشركة العربية للإسمنت بمبلغ ٣٦٣,٨ مليون ريال. ويهدف هذا المشروع لتوسعة مصنع أسمنت رابغ. ويشمل نطاق الأعمال توسعة مصنع الإسمنت (إضافة ١٠,٠٠٠ طن للقدرة الإنتاجية). ويتوقع أن يتم إنجاز المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

وشهد قطاع العقار التجاري ترسية عقدين كبيرين، وتبلغ قيمة العقد الأكبر ٢,٢٥ مليار ريال، وتمت ترسيته من قبل شركة المراكز العربية على مؤسسة فواز الحكير للتجارة والمقاولات لإنشاء مركز تسوق بمسمى "مول صلبوخ" في الرياض. ويشتمل العقد على: مركز تسوق (٤ طوابق بإجمالي مساحات للتأجير ٢٧٥,٣٣٧ متر مربع)، ومواقف سيارات (سعة ٧,١٥٤ سيارة)، ومتاجر، ومتجر ضخمة مشتمل على سوبرماركت، ومساحة للترفيه، وملاعب أطفال، ومنافذ خدمة تقديم طعام. ويرتقب أن يكتمل المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

وتمت ترسية عقدين كبيرين في قطاع الرعاية الصحية بقيمة ٩٣٧,٦ مليون ريال. وأتمت مجموعة دلة البركة ترسية العقد الأول على شركة هاشم للمقاولات والتجارة لإنشاء مستشفى في الرياض على مساحة ٢٠٠,٠٠٠ متر مربع في منطقة نمار بالرياض. ويشتمل العقد على إنشاء مستشفى (سعة ٤٠٠ سرير)، وعيادات (٢٠٠ غرفة)، ومحطة مرافق مركزية - وموقف سيارات متعدد الطوابق - والمرافق والتجهيزات اللازمة للمشروع. ومن المتوقع أن يتم إكمال المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٨. وتمت ترسية ثاني أكبر عقد من جانب شركة المواساة للخدمات الطبية على شركة مازن السعيد القابضة لإنشاء مستشفى في الظهران (سعة ٣٠٠ سرير)، والتجهيزات والمرافق اللازمة للمستشفى. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

وفي قطاع التعليم قامت وزارة التعليم العالي بترسية عقدين بقيمة ٢٢١,٣ مليون ريال. وتمت ترسية العقد الأول على مجموعة المرشد لإنشاء كلية التربية للنساء في الزلفى بجامعة المجمعة. وتمت ترسية العقد الثاني على شركة إس آيه إس العربية لإنشاء كلية التصميم والعلوم في كامل بجامعة الملك عبد العزيز. ويتوقع اكتمال المشروعين في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

مايو

تصدرت قطاعات الغاز والنفط والطرق، والعقار السكني، والكهرباء جميع القطاعات من حيث ترسية عقود الإنشاء. وبلغت قيمة العقود لقطاعي النفط والغاز والطرق ١٠,٦ مليار ريال من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيته خلال الشهر والتي بلغت ١٧,٨ مليار ريال. وحظي قطاع العقار السكني بخمسة عقود بقيمة إجمالية قدرها ٤,٠٦ مليار ريال خلال شهر مايو.

شهد شهر أبريل زيادة في قيمة العقود التي تم ترسيته لتبلغ ٥١,٣ مليار ريال. وحازت قطاعات الطرق والكهرباء والعقار السكني والصناعة على النصيب الأكبر من العقود. وتمت ترسية سبعة عقود كبيرة في قطاع الطرق. وبلغ قيمة العقد الأكبر من بين هذه العقود ٢٣,٣ مليار ريال. وتمت ترسيته من قبل شركة أم القرى للتطوير والبناء على مجموعة دلة البركة. ويتعين بموجبه على المقاول أن ينشئ بنية تحتية متعددة الاستخدامات في مكة المكرمة تحت مسمى "الطريق الموازي"، ويركز على توسعة الطريق الرئيسي في مكة وإعادة تأهيل الأرضيات على جانبي الطريق السريع. ويتضمن المشروع إنشاء طريق سريع بطول ٣ كيلومتر وعرض ٨٠ متر وبأربعة مسارات تؤدي إلى مكة المكرمة. وستتم إعادة بناء المرافق على جانبي الطريق، والتي تغطي مساحة كيلومتر مربع. ومن المتوقع أن يكتمل العمل في المشروع في الربع الأول من عام ٢٠٢٥. وتبلغ قيمة العقد الثاني ٦,٦ مليار ريال، وأيضاً تمت ترسيته من جانب شركة أم القرى للتطوير والبناء على شركة نسمة وشركاها. وتتضمن أعمال البنى التحتية إنشاء طرق وبنى تحتية عامة للمشروع. ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٩. وتم ترسية العقد الثالث من قبل وزارة النقل على شركة بن طامي السعودية بمبلغ ٢٢٥ مليون ريال لتوسعة طريق الطائف - الباحة - أبها، وتنفيذ الخدمات على جانبي الطريق: في جزء مكة (٢٠ كلم) والمرحلة ٤ من طريق الطائف الدائري (٨ كلم). وينتظر أن يكتمل المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

وضم قطاع الكهرباء ترسية ثلاثة عقود كبيرة. وتبلغ قيمة أكبر هذه العقود ٧,١ مليار ريال، وأتمت شركة أرامكو السعودية ترسيته على الشريكين: منتجات الهواء وأكوا القابضة لتشييد العديد من محطات الكهرباء. ويتضمن المشروع في الوقت الراهن إنشاء وحدة فصل للهواء لمحطة الكهرباء الجديدة في مصفاة جيزان، والتي تعد مجمع إنتاج الغاز الأكبر في العالم، لتنتج ٧٥ ألف طن متري في اليوم (٢٠,٠٠٠ أوكسجين، و ٥٥,٠٠٠ نتروجين). وسيشمل المشروع: وحدة فصل الهواء، تجهيزات إنتاج أوكسجين ونتروجين، مرافق وتجهيزات مساندة. ويتوقع أن يكتمل العمل بالمشروع خلال ٢٣ شهراً. وتبلغ قيمة المشروع الثاني ٤٥٠ مليون ريال، وتمت ترسيته من قبل شركة الكهرباء السعودية على شركة أرشيورودون لتشييد محطة كهرباء بمسمى PP13 في الرياض. أيضاً أتمت شركة الكهرباء السعودية ترسية العقد الثالث بقيمة ٤٥٠ مليون ريال على شركة الجهاز القابضة لإنشاء محطة الطاقة الفرعية بتبوك بقدرة ٣٨٠ كيلو فولط مع التجهيزات اللازمة لها. ويتوقع اكتمال المشروعين في عام ٢٠١٦.

وفي قطاع العقار السكني، تمت ترسية ثلاثة عقود كبيرة. وبلغت قيمة أكبر العقود ٥,٢ مليار ريال، وتمت ترسيته من قبل وزارة الداخلية على شركة السيف للأعمال الهندسية والمقاولات لبناء مجمع سكني في نجران بعدد ٢٨٠٠ وحدة سكنية والتي تشمل ٣٣٧ عمارة. ومن المتوقع أن يتم إنجاز المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٨. وتبلغ قيمة العقد الثاني والثالث ٧٥٠ و ٣٧٥ مليون ريال، وتمت ترسيتهما من جانب وزارة الإسكان على مجموعة إمداد نجد لإنشاء وحدات سكنية تضم ٩٨٥ شقة بمساحة ١٩٢ متر مربع لكل شقة. وينتظر أن يكتمل تنفيذ المشروعين في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

يونيو

تراجعت قيمة العقود التي تمت ترسيبها خلال شهر يونيو لتصل إلى ١٣,٧ مليار ريال. وفي القطاع الحكومي، تمت ترسية عقدين من قبل وزارة الداخلية على شركة بكين الإمارات الدولية للإنشاءات لتطوير برنامج مشروع الملك عبد الله، والذي سيغطي إنشاء، وتشغيل، وصيانة ٢٨ نوعاً من المرافق في أكثر من ٥٠ موقعاً. وستستخدم المجمعات الأمنية لإسكان، وتعليم، وتدريب أفراد إدارات الأمن العام، والدفاع المدني، والشرطة، والجوازات، وقوى الأمن الخاص والمباحث. ويشمل نطاق الأعمال مجمعات أمنية في مكة المكرمة، المدينة المنورة، عسير، نجران، جيزان، والباحة مع التجهيزات والمرافق المساندة. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروعين في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

وفي نطاق قطاع العقار التجاري، أتمت شركة المراكز العربية ترسية عقدين على مؤسسة فواز الحكير للتجارة والتعاقدات بمبلغ ٤,٠٣ مليار ريال. ويقتضي العقد الأول تطوير مشروع عملاق متعدد الاستخدامات تحت مسمى "بلوفارد الظهران"، ويقع أمام مول الظهران بمدينة الظهران. ويتضمن نطاق الأعمال: مركز تسوق مع تجهيزات ترفيه، وفنادق فخمة، ومنطقة تسوق، وأبراج سكنية، وتجهيزات بنى تحتية، وتسهيلات ترفيه عامة. ويختص العقد الثاني بإنشاء مركز تسوق بمسمى "مول العربية" في الرياض، والذي سيكون الوجهة الأكثر تالفاً بالمملكة لمبيعات التجزئة، ويقوم المشروع على خط طرق رئيسي بمدخل الرياض. ويشمل نطاق الأشغال: مركز تسوق (طابق واحد، ومساحة ١٦٤,٦٣ متر مربع للتأجير)، ومواقف سيارات (٥,٥٥٢ سيارة)، ومتاجر، ومتجر ضخم مشتمل على سوپرماركت، ومساحة للترفيه، وصالات تناول طعام. ويرتقب أن يتم إنجاز هذين المشروعين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ على التوالي.

وفي قطاع الكهرباء، أتمت شركة الكهرباء السعودية ترسية تسعة عقود بقيمة ١,٥ مليار ريال. وتمت ترسية أربعة عقود بمبلغ ٥٠٦ مليون ريال على شركة آيه بي بي للمقاولات لتوسعة محطات فرعية بالمنطقة الوسطى تعرف باسم محطة المرسلات الفرعية، وبالمناطق الغربية من المملكة تعرف باسم محطة البدر الفرعية، ومحطة أبها الشرقية الفرعية ومحطة KAFK الفرعية. وتشمل: محطة فرعية (٣٨٠ كيلو فولط)، وناقل كهربائي، ومحول كهربائي، وعدة قواطع، وكابلات، والمرافق والتجهيزات اللازمة، ويتوقع أن تكتمل في عام ٢٠١٧. وتمت ترسية الأربعة عقود المتبقية بقيمة ٥٢١,٣ مليون ريال على شركة الستوم للمقاولات لإنشاء محطات فرعية (١٣٢ كيلو فولط) في العريضة، وبالقرن، ووسط بيشة، وضبيبا، مع المرافق والتجهيزات اللازمة. وينتظر أن يكتمل العمل بهذه المحطات في عام ٢٠١٧. إضافة إلى ذلك، تمت ترسية عقد آخر على مجموعة الفنار بمبلغ ٤٦٨,٨ مليون ريال لإنشاء محطة فرعية بقدرة ١٣٨٠ / ١١٥ / ١٣,٨ كيلو فولط شمالي الدمام مع المرافق والتجهيزات اللازمة. ويتوقع أن يكتمل هذا المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٧.

وشهد قطاع العقار السكني ترسية ثلاثة عقود كبيرة. وبلغت قيمة العقد الأول والثاني ١,٠١ مليار ريال، وتمت ترسيبهما من قبل الشركة السعودية للصناعات الأساسية على شركة أزميل للمقاولات

وفي قطاع النفط والغاز، أتمت شركة أرامكو السعودية ترسية عقد بقيمة ٥,٦ مليار ريال على شركة ماك ديرموت لتوفير خدمات الهندسة، والشراء والبناء (EPC) لتجهيزات المواقع داخل البحر. ويشمل العقد إعادة تأهيل وأيضاً مشاريع إنشاء جديدة، تتضمن منصات، وخطوط أنابيب، وكابلات. ومن المنتظر أن يتم إنجاز المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

وشهد قطاع الطرق قيام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بترسية ثلاثة عقود بقيمة ٥,٠٢ مليار ريال. وتمت ترسية العقد الأول على شركة يوكسل للإنشاءات، في حين تمت ترسية العقد الثاني والثالث على البناؤون السعوديون. وتتضمن المشاريع: إعادة تأهيل، وتشبيد ٢١ محطة عبور سريع للحافلات، و٢,٥٧٤ موقف حافلة، و٧ جسور ربط للمشاة، مع كل ما يصاحب ذلك من أشغال هندسة مدنية وميكانيكية وكهربائية. وينتظر أن يكتمل العمل للعقدين الأول والثالث في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، والعقد الثاني في الربع الرابع من عام ٢٠١٦.

وضمن قطاع العقار السكني، تمت ترسية خمسة عقود كبيرة. وبلغت قيمة أكبر هذه العقود ٢,٢ مليار ريال، وأتمت ترسيبته وزارة الداخلية على شركة آي في آر سي إل للبنية التحتية والمشاريع المحدودة، لإنشاء ٥١٣ وحدة سكنية بثلاثة مواقع في ظهران الجنوب، والقحمة، ومنطقة عسير. ويتضمن المشروع: مباني إدارية، ومدارس، ومراكز تسوق، ومحطات وقود، ويتوقع أن يتم إكماله في الربع الثاني من عام ٢٠١٨. وبلغت قيمة العقد الثاني ١,٦ مليار ريال، وتمت ترسيبته من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على "البناؤون السعوديون" لبناء مباني فلل وشقق تضم ٨٥٤ شقة، وحديقة، والتجهيزات والمرافق اللازمة. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

وفي قطاع الكهرباء، أتمت شركة الكهرباء السعودية ترسية ثلاثة عقود. وتمت ترسية العقد الأول على إينتيك اس ايه/ الخدمات السعودية بمبلغ ١,٢ مليار ريال للأشغال الكهرو ميكانيكية. ويغطي المشروع تحويل محطة الطاقة PP9 التي تتكون من ٨ توربينات غازية إلى محطة توربينات مدمجة. ويشكل ذلك المرحلة الأولى، وستقدم شركة الكهرباء السعودية على تحويل ٨ وحدات في مرحلة لاحقة. وسيشمل المشروع: توربينات بخارية، توربينات غازية، مولد استرداد الحرارة البخاري (HRSG)، مكثفات هواء (ACC)، نظام تحكم (DCS)، ومحولات، والأشغال والتجهيزات المصاحبة. ويتوقع أن يكتمل المشروع بعد ٤٠ شهراً. وتمت ترسية العقد الثاني على شركة الفنار- بناء للمقاولات بقيمة ٦٠٠ مليون ريال. ويتضمن العقد الحالي إنشاء محطة كهرباء تقوم على توربينات غازية مركبة الدورة والمرافق والتجهيزات المصاحبة في الرياض. ويشمل نطاق العمل على مباني صناعية، ومباني تكنولوجية وغير تكنولوجية مع المرافق المصاحبة، وسيكتمل تنفيذها في الربع الثاني من عام ٢٠١٧.

وشهد القطاع الحكومي قيام وزارة العدل بترسية عقد بقيمة ٨٦٢,٥ مليون ريال على شركة هاشم للمقاولات والتجارة لإنشاء مجمع محاكم في الرياض. ومن المرتقب أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

عقود مختارة تمت ترسيبها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥:

القطاع	المقاول	المالك	التفاصيل	القيمة (مليون ريال)
الطرق	مجموعة دلة البركة	ام القرى للتطوير والبناء	مشروع طريق الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة	٢٣,٣٠٢.٥
	نسما وشركاهم	ام القرى للتطوير والبناء	مشروع طريق الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة	٦,٦٩٧.٥
	شركة بوكسل للإشاعات السعودية	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	المرحلة الثالثة: الباص السريع بالرياض	٢,٢٨٧.٥
	البناءون السعوديون	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	المرحلة الثانية: الباص السريع بالرياض	١,٤٠٢.٥
الكهرباء	منتجات الهواء وأكوا القابضة	أرامكو السعودية	مصفاة جيزان - محطة توليد كهرباء	٧,١٢٥
	الشركة السعودية للأعمال الكهروميكانيكية	الشركة السعودية للكهرباء	محطة توليد المدجج - كهرباء - الدوران	١,٢٠٠
العقار السكني	شركة السيف للأعمال الهندسية والمقاولات	وزارة الداخلية	مجمع سكني بنجران	٥,٢٥٠
	شركة أي في آر سي للبناء التحتية والمشاريع المحدودة	وزارة الداخلية	مشروع سكني وحدات سكنية (٥١٣) وحدة بصير	٢,١٩٧.٥
	البناءون السعوديون	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	مجمع الرمال السكني، إنشاء قلل وشقق	١,٤٦٢.٥
الحكومي	شركة بكين الإمارات الدولية للإشاعات	وزارة الداخلية	مجمع أمني للتدريب والتعليم (مكة - المدينة)	٣,٠٦٣.٨
	شركة بكين الإمارات الدولية للإشاعات	وزارة الداخلية	مجمع أمني للتدريب والتعليم (منطقة الجنوب)	١,٥٥٢.٥
النفط والغاز	شركة مالك ديرموت العربية	أرامكو السعودية	خدمات لمنصات البترول البحرية	٥,٦٢٥
العقار التجاري	مؤسسة فواز الحكير للتجارة والتعاقدات	المراكز العربية	مشروع مجمع تجاري وفنادق بالظهران	٢,٨١٢.٥
	مؤسسة فواز الحكير للتجارة والتعاقدات	المراكز العربية	مشروع مجمع تجاري بالرياض	٢,٢٥٠
الصناعي	شركتي سي تي سي أي التايوانية وشيويدا اليابانية	شركة التصنيع الوطنية	انتاج التيتانيوم الاسفنجي	١,٠٨٧.٥

المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

في مطرفه: وتشمل المرحلة الأولى على بناء فلل (٢,٦٠٠ وحدة)، وتأسيس بنية تحتية، والمرافق والتجهيزات اللازمة. ومن المرتقب أن يتم إنجاز المشروعين في عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ على التوالي. وتبلغ قيمة العقد الثالث ٣٣٧,٥ مليون ريال، وأتمت ترسيبته شركة تطوير الرياض على شركة تركي أكفا للمقاولات والأعمال الميكانيكية والكهربائية والسباكة بمشروع إسكان متعدد الاستخدامات في جدة. وينتظر أن يكتمل المشروع بعد ٥٤ شهراً.

الآفاق المستقبلية

تزايدت قيمة العقود التي تمت ترسيبها خلال الأعوام القليلة الماضية، لتسجل مستوى قياسي بلغ ٢٩٠ مليار ريال في عام ٢٠١٣. ولكن، ونتيجة لهبوط أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، تراجع هذه القيمة إلى ٢٢٠ مليار ريال في عام ٢٠١٤. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٥، شهدت قيمة العقود التي تمت ترسيبها انتعاشاً لتبلغ ٨٢ مليار ريال، عقب تسجيل ٥٧ مليار ريال في الربع الأول من العام. ومن ضمن أبرز العقود التي شهدتها الربع الثاني من عام ٢٠١٥، عقد مشروع طرق بقيمة ٢٣ مليار ريال بمكة المكرمة، بغرض الإسراع في تدفق حركة المرور ومواكبة الأعداد المتزايدة للحجاج. وهناك قائمة من المشاريع الضخمة الأخرى في قطاعات الكهرباء، والنفط والغاز، والطرق، ستعمل على تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص، واستمرار النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط. ومن ناحية أخرى، فإن المحافظة على ترسية العقود بالوتيرة التي شهدناها مؤخراً تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط والتي يتعين أن تبقى فوق مستوى السعر الذي يحقق التعادل بالميزانية، وهو ٨٥ دولار للبرميل. وبالنظر إلى انخفاض أسعار النفط التي بلغ متوسطها ٥٥ دولار للبرميل في النصف الأول من عام ٢٠١٥، لا تتوفر أموال كافية للمحافظة على نفس مستويات الإنفاق السنوي التي شهدناها مؤخراً. وللتغلب على نقص التمويل، اعتمدت الحكومة - حتى الآن - على احتياطاتها الضخمة، ساحة منها ٦٠ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٥. فضلاً عن ذلك، لجأت الحكومة لسوق المال، مصدرة سندات بقيمة ٣٥ مليار ريال، وتعزم إصدار المزيد من السندات بقيمة ٨٠ مليار ريال قبل نهاية هذا العام. وتطلعاً للنصف الثاني من عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦، فإن المبادرات الحكومية ستستمر على المدى المتوسط لتوفر قوة دافعة لنمو قطاع الإنشاء بالمملكة، حيث تركز على مشاريع البنى التحتية الإنشائية والاجتماعية.

منهجية مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء

يهدف مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء إلى إطلاع القراء على حجم ونطاق مشاريع الإنشاء التي تمت ترسيبها في المملكة. ويشمل المؤشر العقود التي تمت ترسيبها فقط، إذ قد يستغرق الأمر ما بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً للشروع في تنفيذ العقود بعد ترسيبها، ويبلغ متوسط مدة الإنشاء نحو ثلاث سنوات، وإن كان ذلك مرهون بحجم ونطاق المشروع. ومن هنا، فإن المؤشر يعد كدليل على نشاطات الإنشاء التي سيتم تنفيذها في المستقبل.

فريق البحث في الدائرة الاقتصادية

مدير فريق البحث

د. سعيد الشيخ
كبير الاقتصاديين
s.alshaikh@alahli.com

تحليل القطاعات/المملكة العربية السعودية

شريهان المنزلاوي
اقتصادي
s.almanzalawi@alahli.com

أحمد مغربي
اقتصادي
a.magrabi@alahli.com

تحليل الاقتصادات الكلية

ماجد آل غالب
اقتصادي أول
m.alghalib@alahli.com

د. تامر الزيات
اقتصادي أول
t.zayat@alahli.com

ياسر الداود
اقتصادي
y.aldawood@alahli.com

للانضمام إلى قائمة التوزيع للدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري:

الرجاء الاتصال بالسيد: نويل روتاب
ص ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١
المملكة العربية السعودية
Tel.: +٩٦٦-٢-٦٤٦-٣٢٢٢
Fax: +٩٦٦-٢-٦٤٤-٩٧٨٣
Email: n.rotap@alahli.com

Disclaimer:

The information and opinions in this research report were prepared by The Economics Department of The National Commercial Bank (NCB) and are only and specifically intended for general information and discussion purposes only and should not be construed, and should not constitute, as an advertisement, recommendation, invitation, offer or a solicitation of an offer to buy or sell or issue, or invitation to purchase or subscribe, underwrite, participate, or otherwise acquire any securities, financial instruments, or issues in any jurisdiction.

Opinions, estimates and projections expressed in this report constitute the current opinion of the author(s) as of the date of this report and that they do not necessarily reflect either the position or the opinion of NCB as to the subject matter thereof. NCB is not under any obligation to update or keep current the information contained and opinions expressed herein and accordingly are subject to change without notice. Thus, NCB, its directors, officers, advisors, employees, staff or representatives make no declaration, pronouncement, representation, express or implied, as to the accuracy, completeness or fairness of the information, estimations, opinions expressed herein and any reliance you placed on them will be at your own risk without any recourse to NCB whatsoever. Neither should this report be treated as giving a tax, accounting, legal, investment, professional or expert advice.

This report may not contain all material terms, data or information and itself should not form the basis of any investment decision and no reliance may be placed for any purposes whatever on the information, data, analyses or opinions contained herein. You are advised to consult, and make your own determination, with your own independent legal, professional, accounting, investment, tax and other professional advisors prior to making any decision hereon.

This report may not be reproduced, distributed, transmitted, published or further distributed to any person, directly or indirectly, in whole or in part, by any medium or in any form, digital or otherwise, for any purpose or under any circumstances, by any person for any purpose without NCB's prior written consent. NCB reserves the right to protect its interests and take legal action against any person or entity who has been deemed by NCB to be in direct violation of NCB's rights and interest including, but not limited to, its intellectual property.